البناء
السنة السادسة / الخميس / 19 شباط 2015 / العدد 1713
Sixth year / Thursday / 19 February 2015 / Issue No. 1713

أرسلان: راقبوا الجولان لتعرفوا ماذا يحصل في سورية

أرسلان خلال مؤتمره الصحافي في خلدة

حيا رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان صمود أبناء الجولان السوري واصفاً إياهم بالبوصلة ومشعل الحرية ونبراس الأمل في الانتصار. وقال: «من يريد معرفة ماذا يحصل على أرض سورية، عليه أن يراقب ما يحدث في الجولان».

وقال أرسلان في مؤتمر صحافي عقده في دارته في خلدة: «صادف هذا الأسبوع من شهر شباط، الذكرى السنويّة الثالثة والثلاثين للإضراب الوطني الكبير، الذي أعلنه أهلنا في الجولان السوري المحتل يوم 14 شباط 1982 – إذ تذكرني هذه المناسبة بالأمير مجيد رمز المقاومة الذي أعلن من هذا المكان تحديداً موقفه القاطع ضد الاحتلال «الإسرائيلي» للجولان – وقد عبر أهلنا في الجولان عن موقفهم الوطني – القومي الذي يلخص بثلاثة عناوين:

– أولاً: رفض الاحتلال من أساسه. وبالتالي رفض استمراره بأي شكل من الأشكال، واعتباره إجراماً ما مثله إجرام.

– ثانياً: رفض قرار سلطات الاحتلال الصادر في 24 كانون الأوّل 1981 القاضي بضم الجولان السوري المحتل إلى «إسرائيل»، ورفض التعامل معه مهما تعاظمت عليهم الضغوط واشتدّت المظالم.

– ثالثاً: رفض الهويّة «الإسرائيلية» والتمسّك بهويتهم الوطنية العربية السورية».

وأضاف: «على رغم كل المتغيّرات الإقليمية، الدولية التي حدثت، فما زالت هذه العناوين الثلاثة تشكل بوصلة الصمود المقاوم لأهلنا الصامدين والصابرين الذين يجددون العهد والوعد لوطنهم العربي – السوري، حاملين في عقولهم وقلوبهم عذابات وطنهم المفدّى، وطنهم الذي يواجه حرباً عدوانية استعمارية عليه لأن الدولة العربية السوريّة دولتهم تتمسّك بهم مواطنين سوريين أشرافاً». وأكد أن «الصمود المقاوم لأهلنا في الجولان العزيز بوصلة لا تخطئ أمام المواطنين السوريين، ويؤكد حتميّة انتصار سورية في هذه المواجهة التاريخية التي يتوقف عليها شكل الخريطة الجغرافية السياسية للعالم الجديد».

وقال: «من يريد معرفة ماذا يحصل على أرض سورية، عليه أن يراقب ما يحدث في الجولان، وسننتصر في هذه الحرب المصيرية»، مشدداً على أن «المعركة التي نخوضها على المستويين الإقليمي والعالمي ستنعكس على لبنان رئاسة ومؤسسات».

الحريري يلتقي عون

تمنى رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون في ذكرى ميلاده أن تنتهي الأزمة في لبنان. وقال: «بأصعب الظروف التي مر بها الوطن كان لدي القدرة على المغادرة إلى الولايات المتحدة الأميركية لكني سرعان ما بدلت رأيي وأردت البقاء».

وأكد عون في حديث تلفزيوني أن لديه ذاكرة جيدة جداً وأنه يمارس العمل بطريقة طبيعية على رغم معارضة العائلة لذلك ومعارضة طبيب العائلة أيضاً».

وكان العماد عون زار يرافقه وزير الخارجية جبران باسيل رئيس تيار المستقبل سعد الحريري مساء أمس في بيت الوسط وعقد معه اجتماعاً في حضور النائب السابق الدكتور غطاس خوري، وجرى عرض لمجمل الأوضاع السياسية في البلاد وآخر المستجدات الإقليمية. واستكمل البحث إلى مائدة عشاء أقامها الحريري على شرف العماد عون.

والتقى الحريري السفير البابوي غبريال كاتشيا الذي أكد أنه «لا بد من تكاتف جهود كل الأطراف أينما كانوا لإتمام الاستحقاق الرئاسي، نظراً لما يشكله من دعامة للبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة كلها». كذلك استقبل الحريري المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ في حضور نادر الحريري. وعرض مع وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم الأوضاع العامة. واستقبل وفداً من نواب حزب الكتائب ضم: ايلي ماروني، نديم الجميل، سامر سعادة وفادي الهبر وجرى عرض المستجدات. وعرض الحريري أيضاً مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سمير مقبل، التطورات السياسية الراهنة. وبحث مع المدير العام لأمن الدولة اللواء جورج قرعة، شؤونا أمنية.

قاسم: لتشابك الأيدي من أجل النهوض بلبنان

دعا نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم إلى تشابك الأيدي بين قوى المجتمع المدني والقوى السياسية للنهوض بلبنان.

دعوة قاسم جاءت خلال استقباله أمس وفداً من «ملتقى الأديان» برئاسة الشيخ حسين شحادي، حيث جرى عرض لمختلف المواضيع لا سيما سبل تعزيز التقارب والإلفة بين اللبنانيين. وبارك قاسم خطوة ملتقى الأديان والثقافات في إطلاق «نداء وبرنامج الحوار والسلم الأهلي»، مؤكداً: «أننا في حزب الله مع الحوار بين قوى المجتمع اللبناني كافة، وندعم كل الخطوات التي تعزز السلم الأهلي وندعو إلى تشابك الأيدي بين قوى المجتمع المدني والقوى السياسية لمصلحة النهوض بلبنان بلد العيش المشترك والتعاون بين أطيافه في المجالات كافة».

سليمان: أسرع طريقة لسحب الثقة من وزير انتخاب رئيس الجمهورية

أسف الرئيس ميشال سليمان «لتكرار سيناريو عقد جلسات انتخاب رئيس الجمهورية من دون جدوى في حين تقاطع بعض الكتل هذه الجلسات عن سابق تصور وتصميم، ما يبقي الجمهورية مقطوعة الرأس، ما جعل التمديد للمجلس النيابي يمر مرور الكرام من دون اعتراض يذكر، بعيداً من تصريحات الرفض الشعبوية الطابع، في وقت تعطل فيه انتظام عمل المؤسسات الدستورية والأمنية بشكل أساس».

وأكد سليمان في بيان، بعد اجتماع عقد في دارته وضم كلاً من: نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل، وزيرة المهجرين القاضية أليس شبطيني ووزير الشباب والرياضة العميد عبد المطلب حناوي، «أهمية تأمين سير عمل المؤسسة الأمنية الأهم، والإبقاء على نصاب المجلس العسكري، ما جعل تأجيل تسريح اللواء محمد خير الذي صدر في 13 شباط إجراء قانونياً لا بد منه بعد أن تعطلت جلسة مجلس الوزراء في 12 شباط وفي ظل استحالة انعقاد مجلس الوزراء قبل 22 الجاري الموازي لتاريخ انتهاء خدمة اللواء خير، والتزاماً بعدم الاستسلام للشغور الذي يضرب المؤسسات واحدة تلو الأخرى».

واختتم البيان: «بعيداً من المواقف السياسية، إن أنجع وأسرع طريقة لسحب الثقة من أي وزير تكمن في احترام الدستور والنزول فوراً إلى المجلس النيابي وانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة جديدة وإجراء انتخابات نيابية بدلاً من اللجوء مرة بعد أخرى إلى التمديد وتأجيل الجلسات».

معلولي: لا حلّ للأخطار إلا بالعودة إلى النظام الديمقراطي

رأى نائب رئيس مجلس النواب السابق ميشال معلولي في بيان، أنه «منذ إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 لم يمر لبنان في خطر يهدد كيانه، كما هي الحال في هذه الأيام».

وقال: «فالرئاسة الأولى التي هي ضمانة السيادة والاستقرار والوحدة الوطنية شاغرة منذ عشرة أشهر».

وأكد: «أن مجلس النواب، مصدر السلطات، فقد صفته التمثيلية بسبب التمديد غير المبرر لولاية كاملة، إضافة إلى عدم انعقاده لانتخاب رئيس للجمهورية أو لممارسة صلاحياته الدستورية في التشريع ومراقبة السلطات التنفيذية».

وتابع معلولي: «وتبقى السلطة الإجرائية التي تعطلت لخلافات داخلية ظاهرها الخلاف على آلية عمل الحكومة، مشيراً إلى أن «في غياب السلطات الثلاث، نرى كيف يهدد الكيان اللبناني وجود ما يزيد على مليون ونصف نازح سوري إضافة إلى نصف مليون لاجئ فلسطيني». وقال: «ويبقى الخطر الأكبر الحركات التكفيرية التي تنشط في بعض المناطق اللبنانية أو خارج الحدود لتشكل تهديداً وجودياً على الكيان اللبناني». وأشار معلولي إلى «أن في ظل هذه الأوضاع المأسوية نرى الحروب المدمرة في بعض دول العالم العربي، مثل سورية والعراق وليبيا واليمن وغيرها».

واختتم: «في مواجهة هذه الأخطار الوجودية لا حل إلا بالعودة إلى النظام الديمقراطي البرلماني، وذلك بإجراء انتخابات حرة في أسرع وقت، يأتي بمجلس نواب يمثل الشعب ويكون أول أعماله انتخاب رئيس للجمهورية يليه تأليف حكومة وفاق وطني».

كرة الرئاسة في ملعب الرابية – معراب وبري يأمل الانتخاب في «العشرين»

■ هتاف دهام

بري مجتمعاً إلى نواب الأربعاء (حسن ابراهيم)

حطت حوارات حزب الله – تيار المستقبل، التيار الوطني الحر – حزب القوات، رحالها في ساحة النجمة. انضمّ إليها حوار حزب الكتائب – حزب الله، من خلال اجتماع النائبين علي فياض وإيلي ماروني، الذي، على غرار الاجتماعات السابقة، لم يحرز أيّ تقدّم في الملف الرئاسي. غابت التصريحات والتصريحات المضادّة، لتغيب معها الاتهامات والاتهامات المضادّة، إلا أنّ هذه الحوارات لم تنتج توافقاً على إنهاء الفراغ في بعبدا، ولا أفق يدل على حصول «أعجوبة» انتخاب الرئيس في الجلسة العشرين كما يأمل رئيس المجلس.

بعد نهاية ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود وحصول فراغ في منصب الرئاسة، انتخب الرئيس ميشال سليمان رئيساً للجمهورية في الجلسة العشرين التي دعا إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري في 25 أيار 2008، إلا أن الأجواء الحالية لا توحي أنّ الجلسة العشرين التي دعا إليها رئيس المجلس في 11 آذار المقبل بانتخاب رئيس. أمل الرئيس بري أمس أن يحمل الرقم 20 الخير على غرار ما حصل في عام 2008 وأن يتمّ انتخاب رئيس، إلا أنه أكد «أنّ الانتخابات الرئاسية معطلة وأنّ حالة جمود تحيط بالملف الرئاسي».

لم يحمل الموفد الفرنسي جان فرنسوا جيرو الذي تابط الملف الرئاسي وصال وجال بين العواصم الإقليمية، أي بوادر حلحلة في هذا الملف، فالطبخة الإقليمية السعودية – الإيرانية لم تنضج بعد، وهذا ما دفع الأمين العام لحزب الله في خطابه الاثنين الماضي إلى تجديد الدعوة للمراهنين على التطورات الإقليمية، إلى التركيز على الجهد الداخلي الوطني لحل مسألة الرئاسة وعدم انتظار المتغيّرات في المنطقة، والخارج، لأنّ المنطقة متجهة إلى مزيد من المواجهات والأزمات». وكشف الرئيس سعد الحريري عن «الهدف الرئيسي والأساسي من الحوار مع حزب الله: تصحيح مسار العملية السياسية وإنهاء الشغور في الرئاسة الأولى».

ولما حسم حزب الله الجدال الرئاسي وأكد أنّ دعم الحزب ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة أمر غير قابل للنقاش، فإنّ الطابة باتت في ملعبي الرابية ومعراب، لإنتاج تفاهم في الملف الرئاسي. وتوقفت مصادر مطلعة أمام لقاء عون – جعجع المرتقب، وسألت هل سيصل الرجلان إلى توافق رئاسي يفاجئ جميع المكونات السياسية، ونكون أمام صفقة تأتي بالجنرال عون رئيساً للجمهورية، وتأتي بأكثرية وزارية من حزب القوات في مجلس الوزراء؟

وإلى أن تتوضح ملامح المرحلة المقبلة، أبدى رئيس المجلس قلقه على شلل المؤسسات. وقال: «الحكومة مجمّدة بانتظار الاتفاق على الآلية. مجلس النواب لا يجتمع. والبلد لم يعد يحتمل، ولذلك لا يجوز الاستمرار في هذا الوضع». ولفت بري بحسب ما نقل عنه زواره لـ«البناء» إلى أنه «طلب من رئيس الحكومة تمام سلام إصدار مرسوم فتح دورة تشريعية». وأبدى خشيته من «أن يتحوّل الأمر إلى عرف يتجاوز الأصول».

وبالنسبة إلى آلية العمل التي تكاد تفجر الحكومة وتُدخل البلد في فراغ كامل، أكد بري أنه «أعاد التذكير خلال لقائه سلام بموقفه عندما نوقشت الآلية للمرة الأولى، لجهة أنّ قرارات مجلس الوزراء التي تتخذ بالنصف زائداً واحداً تقرّ بالنصف زائداً واحداً، والقرارات التي تتخذ بالثلثين تصدّق بالثلثين، وأن لا مانع لديه بهدف مراعاة المعترضين (حزب الكتائب)، أن يستأخر إصدار المراسيم 15 يوماً وهي المهلة التي تعطى لرئيس الجمهورية والتي بعد انقضائها تصدر القوانين حكماً».

يميّز بري بين أربعة أنوع من المراسيم: 1 – المراسيم العادية التي تحتاج إلى توقيع رئيسي الجمهورية والحكومة والوزير المختص. 2 – المراسيم الذاتية التي تتعلق بصلاحيات الرئيس كرئيس والتي لا يمكن تفويضها لأحد مثل التجنيس، العفو الخاص، أو قبول السفراء. 3 – المراسيم التي تقرّ بالنصف زائداً واحداً في مجلس الوزراء والتي تحوّل قرارات مجلس الوزراء إلى قوة تنفيذية. 4 – المراسيم التي تحتاج إلى موافقة ثلثي مجلس الوزراء والتي لها علاقة بتعيينات الفئة الأولى.

لم يتطرق عراب الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل إلى هذا الحوار في أعقاب خطابي السيد حسن نصر الله والرئيس سعد الحريري. إلا أنّ أجواء هذا الحوار حطت رحالها في ساحة النجمة. غابت التصريحات والتصريحات المضادّة. التزم النائب جورج عدوان الصمت على غير عادته. لم يعد في إمكانه الحديث والتطاول على رئيس التيار الوطني الحر وتحميله مسؤولية الفراغ الرئاسي. إنه عصر الحوار، وبات لـ«البرتقالي» طعم آخر معه. أما نواب المستقبل فالتزموا الصمت بعد أن تبلغوا من الرئيس الحريري أثناء اجتماع الكتلة أول من أمس، ضرورة الالتزام بالتهدئة، وعدم الدخول في سجالات مع حزب الله، والمحافظة على أجواء الحوار. يرى الحريري أن المنطقة مقبلة على تقلبات خطيرة، ولا أحد يستطيع التكهّن بالمصير الآيلة إليه، لذلك يجب الإبقاء على أجواء التهدئة والاستقرار قدر الإمكان. إلا أنّ نواب حزب الكتائب ايلي ماروني، نديم الجميّل، سامر سعادة، وفادي الهبر، قرّروا التمايز. حضروا إلى غرفة الصحافة قبل تلاوة الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر بيان التأجيل وعقدوا مؤتمراً صحافياً أكد خلاله ماروني «أنّ المسؤول الأول عن الفراغ هو المعطل للنصاب والذي يتحمّل كامل المسؤولية لذلك كله»، داعياً «أركان الحوار والمتحاورين قبل أيّ شيء آخر وقبل ضياع لبنان وفقدان ما يتحاورون عليه أن يضعوا بند الرئاسة بنداً أول على جداول الأعمال».

ولما كان الزمن هو زمن الرئاسة والتسويات، فإنّ حزب الكتائب ليس بعيداً عن الحوارات الجارية بين الأضداد والخصوم، فهو مستمرّ في لقاءاته مع حزب الله الذي رحب أمينه العام بالحوار بين المكونات السياسية. التقى النائب علي فياض والنائب ماروني في مكتب الأخير صباح أمس للبحث في جدول الأعمال المتعلق بالمواضيع المطروحة راهناً وعمل المؤسسات. إلا أنّ الملف الرئاسي الحاضر الأول في حوار بكفيا – الضاحية الجنوبية، لم يحرز أي تقدم حتى الساعة. «الأصفر» لن يتخلى عن حليفه «البرتقالي»، كما تأمل «الصيفي» ولن يرضى بديلاً عنه إلا الذي يسمّيه الجنرال.

اجتماع فياض ـ ماروني لم يحرز أيّ تقدم في الملف الرئاسي

لا نصاب في الجلسة الـ19 (تمّوز)

شربل: «الضابط الأعلى رتبة يتسلم مهمات المدير العام لقوى الأمن

أوضح وزير الداخلية السابق مروان شربل أن «قانون الدفاع يختلف عن نظام قوى الأمن الداخلي. فإذا انتهت ولاية المدير العام لقوى الأمن الداخلي، يتسلم المسؤولية حكماً ومباشرة، وبلا قرار من أي وزير أو سواه، الضابط الأعلى رتبة في قوى الأمن». لكنه لفت إلى مذكرة صدرت عن المدير العام السابق لقوى الأمن اللواء أشرف ريفي تشير إلى أن من يتسلم المسؤوليات حكماً هو الضابط الأعلى رتبة في مجلس القيادة، لا في قوى الأمن ككل».

وأشار إلى أن «المادة 161 من قانون قوى الأمن تنص على إمكان تطبيق مواد قانون الدفاع في الحالات التي لم ينص عليها قانون الأمن الداخلي، لكن هذا بات نوعاً من الاجتهاد، ولا أعرف إن كان يمكن أن يطبق حالياً، فتكون سابقة إذا مدّد لمدير العام لقوى الأمن بقرار من وزير».

وقال شربل لـ«المركزية»: «سبق أن تم التمديد بمرسوم من الحكومة للواء رفيق الحسن واستدعي حينها من الاحتياط. يمكن حصول ذلك اليوم واستدعاء أحد الضباط من الاحتياط، لكن ذلك يحتاج طبعاً إلى موافقة مجلس الوزراء. أما ما لا يحتاج إلى موافقة المجلس، فهو كيفية تفسير وزير الداخلية للمادة 161 وإذا كان يرى أنه يمكن أن نطبق بعض مواد قانون الدفاع غير المذكورة في قانون الأمن الداخلي».

وإذ توقع أن تكون المسألة خلافية، اعتبر شربل: «أن الخلاف الأساسي سيكون في التمديد للقادة في المؤسسة العسكرية. فثلاثة أرباع المجلس العسكري غير موجود، وتم التمديد للأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير بموجب قرار، علماً أنه عين بمرسوم وبثلثي أصوات مجلس الوزراء إبّان حكومة الرئيس ميقاتي، مضيفاً: «مدّد لخير عبر قرار كما مدّد سابقاً لقائد الجيش ورئيس الأركان ومدير الاستخبارات، هناك اجتهاد يطبق في هذا الموضوع، ولا أعرف مدى صحته قانوناً وعلى القانونيين الفصل فيه».

ولفت شربل رداً على سؤال إلى أن «العميد عماد عثمان لا يمكن أن يكون مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، إذ يتسلم الضابط الأعلى رتبة، بحكم القانون. أما تعيين عثمان، فيتطلب مرسوماً حكومياً بثلثي أصوات مجلس الوزراء، فتعيينات الفئة الأولى تحتاج مرسوماً بالثلثين».

لجنة التربية صدقت مشروع ترشيح التلامذة لامتحانات 2014

صدقت لجنة التربية النيابية التي اجتمعت في المجلس النيابي، برئاسة النائب بهية الحريري وحضور وزير التربية الياس بو صعب والنواب الأعضاء مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 983 المتعلق بالتلامذة الذين ترشحوا في عام 2014 للامتحانات الرسمية لمختلف الشهادات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم العالي (المديرية العامة للتربية والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني، باستثناء شهادتي الإجازة الفنية والإجازة التعليمية الفنية).

كما صدقت مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 632 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية كوت دي فوار.